الـــذكـــرى ٨٧ لانـبـثـــاق الـعـســكـريـــة الـعـــراقـيـــة

د. عماد علو / اكاديمي

تمر على العراقيين هذه الأيام ذكرى عزيزة على كل عراقي غيور ووطني شريف ألا وهي الذكرى (٨٧) لتأسيس الجيش العراقي ذلك الجيش الذي كان ولا يزال يحضى بحب واحترام العراقيين جميعا و الذي توحد تحت لوائه كل العراقيين بمختلف قومياتهم ومذاهبهم من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب فكان بحق رمزا لوحدة الدولة العراقية ، التي تزامن ظهورها بشكلها الحالي مع تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١ ولذلك بقي هذا الجيش ينمو ويتطور مع نمو وتطور مؤسسات الدولة العراقية الفتية فاعتبر هو العمود الفقري للدولة العراقية بمختلف مراحل تطورها حتى أصبح مؤسسة كبيرة واسعة وشاملة لمختلف الصنوف والخدمات والاختصاصات العلمية والفنية والقانونية والطبية وخبرة تدريبية و قتالية كبيرة . وقد كان تاريخ الجيش العراقي حافلا بالبطولات والمفاخر والأمجاد وخاض معارك وحروب عديدة أكسبته خبرة قتالية وفنية ولوجستية جعلته واحدا من أقوى جيوش المنطقة ، وقد تخرج من مؤسساته التدريبية العديد العديد من الضباط والقادة العراقيين ومن الدول العربية خدموا أوطانهم ودافعوا عنها بفضل ما اكتسبوه من علم عسكري من الجيش العراقي. ولذلك فان العديد من الباحثين والمراقبين للشأن العراقي يرون أن بقاء المؤسسة العسكرية العراقية واستمرارها كان يعني بالنتيجة استمرار الدولة العراقية التي ظهرت إلى الوجود في عشرينيات القرن الماضي وعاشت حتى نيسان ٢٠٠٣ حيث انهارت تلك الدولة وانهارت معها المؤسسة العسكرية العراقية. وعلى الرغم من ان الانهيار تم كهياكل وبنية تحتية إلا أن العسكرية العراقية كفكر وتقاليد وقيم لم تنهار بل استمرت عبر الجيش العراقي الجديد وهذا ما سنلقي الضوء عليه .

استمرار العسكرية العراقية

اليوم يتفق ألقاصي والداني على أن قرار حل الجيش العراقي كان خطأ كارثيا وهو قرار لا يسأل عنه بول بريمر الحاكم الأمريكي السابق للعراق بل الإدارة الأمريكية كونه من صلاحيات تلك الإدارة . إلا أن الإدارة الأمريكية وممثلها السابق في العراق بول بريمر لم يتمكنا من القضاء أو محو العسكرية العراقية كفكر وسلوك وقيم وتقاليد ترسخت في ذهن ووعي من خدم في المؤسسة العسكرية العراقية، حيث كان هؤلاء من الضباط والمراتب ممن انخرط اليوم في صفوف الجيش العراقي الجديد يمثلون استمرارا" أصيلا" للعسكرية العراقية قيما وتقاليدا وإخلاصا للوطن وذودا عن حياضه ، وأصبح التعويل اليوم على الجيش العراقي في مواجهة الإجرام والعنف والإرهاب مطلبا شعبيا يتصاعد يوما بعد يوم لما أثبتته العسكرية العراقية من مهنية عالية والتزاما وطنيا كبيرا تجاوز الميول والاتجاهات الطائفية والعرقية والحزبية الضيقة لجهة خدمة العراق وإعادة الأمن والاستقرار والسلام إلى ربوعه. أن قدرة العسكريين العراقيين المحترفين على فرض احتياجاتهم الأمنية الذاتية تعد ضرورية لإحياء واستمرار واستقرار الدولة العراقية، ويعد وجود قوات مسلحة عراقية موثوقة ومتماسكة شرطاً مسبقاً ضرورياً لبدء الانسحاب التدريجي وإسدال الستار على وجود القوات الاجنبية في العراق. ومع استمرار أعمال العنف والإرهاب ضد الشعب العراقي وبناه التحتية، تظل الحاجة الماسة إلى تحسين مستوى القوات المسلحة العراقية جلية ، خصوصا مع وجود النية لتغير طبيعة العلاقة بين القوات الأجنبية الموجودة في العراق وبين الحكومة العراقية خلال عام ٢٠٠٨ ، الأمر الذي يستدعي توسيع الجهود المبذولة لتطوير الهياكل التي وضعت لتدريب هذه القوات ومستويات التجهيز بالمعدات المختلفة وكذلك توحيد نظام المعركة بالإضافة إلى توحيد الرؤية الخاصة بالدور والمستقبل والعلاقة التي تربط كل فرع من القوات المسلحة العراقية والأفرع الأخرى من قوات الأمن العراقية. وعليه فان إعطاء الفرصة للعسكرية العراقية في بناء القوات المسلحة العراقية على أسس مهنية بعيدا عن الولاءات الطائفية والحزبية الضيقة سيكون الضمانة الأساسية لاستقرار وامن وسلامة العراق بعد انسحاب القوات الاجنبية منه وخروجه مما يسمى بالبند السابع الذي فرض عليه وفق قرارات مجلس الأمن الدولي منذ عام ١٩٩٠ ,

العسكرية العراقية والمهمة الجديدة

منذ خريف عام ٢٠٠٣، ظهرت تصريحات متباينة بقدر كبير من مصادر رسمية وغير رسمية مختلفة حول قدرة وفعالية الجيش العراقي الجديد وعن توفير المعدات والذخائر الحربية إلا أن تلك التصريحات لا تميز بين كمية المعدات التي تم التعهد بتوفيرها وتلك التي تم توفيرها بالفعل ، كما لا تتم الإشارة إلا نادراً إلى جودة المعدات والأسلحة والذخائر المقدمة.

ينظر المفهوم أعملياتي الحالي إلى الجيش العراقي على أساس أنه موجه بالتحديد للابتعاد عن مهام فرض الأمن الداخلي والتركيز على مجال حماية وسلامة الأراضي العراقية ، وذلك على الرغم من نشر بعض وحدات الجيش المشكلة حديثاً على النطاق المحلي، التي تعتبر من التشكيلات التكتيكية الأساسية وهي عبارة عن كتائب مشاة محمولة تعمل بصورة متكررة في شكل سرايا منذ عام ٢٠٠٥, إلا أن العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهدا تطور القوات المسلحة العراقية إلى قوات وأسلحة محمولة على عربات ذات مدرعات خفيفة ورشاشات خفيفة أيضاً، وبالتالي فهذه القوات هي عبارة عن تشكيلات للدفاع عن قطاعات محددة غير كافية وغير مؤهلة حاليا" لتنفيذ المهمة العملياتية للجيش العراقي النظامي بالدفاع عن الأراضي العراقية ضد التهديدات الخارجية. وعلى المنوال نفسه، نجد أن الإمكانيات الجوية والبحرية العراقية لازالت محدودة ومتواضعة جدا من الناحيتين الكمية والنوعية، حيث يقتصر دور القوات الجوية على توفير إمكانيات النقل القادرة على نقل عدد من السرايا في المرة الواحدة و يقتصر دور القوات البحرية على مجرد عدد من الزوارق النهرية لحراسة السواحل فقط . وفي نهاية المطاف، فإنه إذا أخذنا في الاعتبار التهديدات التي تصدر من دول الجوار، فسوف يتطلب الحجم الصغير للجيش العراقي مساندة في شكل استمرار وجود قوات التحالف لفترة مطولة، وذلك ما لم تفرض الضرورة السياسية والصعوبات التي تواجهها القوات متعددة الجنسية في العراق تنفيذ توسيع مستعجل للقوات المسلحة العراقية من ناحيتي الكم ومنظومات التسليح ، وقد يحمل هذا السيناريو عواقب ونتائج ستنعكس على تماسك القوات المسلحة العراقية وعلى أدائها وكذلك على السلطة السياسية التي ستناط بها تنفيذ هذه المهمة وعليه فانه من الضروري أن يتم اتخاذ قرار واضح وموضوعي حتى يمكن لقادة الجيش العراقي والجهات المعنية بتدريبه وإعداده وتجهيزه ، أن يفكروا بأسلوب استراتيجي بعيد المدى .ليتمكنوا من تجاوز تحديات التدريب والإعداد التي تواجه القوات المسلحة العراقية.

تحديات التدريب والإعداد

في دراسة حول الجيش العراقي الجديد أعدها (براك سلموني) وهو أستاذ مساعد في شعبة شؤون الأمن القومي بكلية الدراسات البحرية العليا الأمريكية (انظر Barak A. Salmoni Middle East Review of International Affairs (MERIA)). أكد فيها بان الجيش العراقي الجديد يواجه تحديات عديدة وجدية في مجال التدريب والإعداد بحسب تقارير وتصريحات صادرة عن جهات محايدة ، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

١, اختلاف المفاهيم والتي نجم عنها تعثر المستشارين الأجانب حتى الآن في تنفيذ نموذج التدريب والاستشارة والمساعدة الذي يهيئ لإنشاء قوات عسكرية وطنية في العراق ، بسبب مشكلات في مجال بناء الثقة وقدرات الأداء وأعمال التنسيق وحل المشكلات القائمة. بسبب انعزال المستشارين الأجانب وابتعادهم عن الجنود العراقيين وعدم اهتمامهم بالتداخل والتفاعل الإيجابي معهم .

٢, قصر الفترة الزمنية لبرامج التدريب التي لا يستمر أغلبها لأكثر من ثلاثة أسابيع بسبب بعض الدواعي السياسية ونعني بذلك إظهار توطين القوات المسلحة .

٣, لازالت تجهيزات الزي الرسمي والمعدات والأسلحة والدروع ونوع المعسكرات والقواعد دون المستوى اللائق سواء من الناحية المطلقة أو بالمقارنة مع تلك المتوافرة لنظرائهم في القوات متعددة الجنسية ، الأمر الذي لازال ينعكس على تدهور الكفاءة العملياتية للوحدات العراقية.

٤, إن التأخير المستمر في تسليم طلبيات الأسلحة والمعدات ، وتدني جودة بعض المعدات، قد ينقل عن دون قصد رسائل سلبية حول الأولوية التي يوليها القادة والإداريون في النسق الأعلى من القيادة للجهود اللازمة للنسق الأدنى أو لبرامج التدريب ككل . إن هذا التفاوت في المعدات سوف يمثل تحدياً باستمرار، وبخاصة إذا لم يتم تدويل وتطوير المجهود الحربي اللازم في العراق بصورة فعلية ، ومع استمرار تقلص الالتزام المالي المقدم من قبل التحالف.

نحو المستقبل

منذ أن بدأت خطة فرض القانون، أخذت الأحداث منعطفاً جديدا، حيث يبدو أن الوحدات العراقية قد تمكنت من كسب قدر أكبر من الثقة والالتزام بالواجب خلال فترة وجيزة، وإن الجنود والقادة العراقيين أضحوا الآن ينفذون العمليات لوحدهم وبكفاءة أفضل في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى من دون استشارة مسبقة. ويمكن فهم هذه الأعمال على أساس كونها تمثل تأكيداً طبيعياً لممارسة السيادة. ومع ذلك، يظل وضع الاستقرار السياسي والحالة الأمنية في العراق محفوفاً بالغموض في الوقت الذي لم يكتمل فيه تدريب القوات العراقية المسلحة من الناحيتين النوعية والكمية. وبناءً عليه، فإن استمرار الإسراع غير المدروس بزيادة حجم هذه القوات وتسريع تدريبها بشكل مختصر قد تؤدي أيضاً إلى تقويض الفاعلية العملياتية لتلك القوات لتكون ثمناً لما تمليه الضرورة السياسية. وعليه لابد أن يحدد المسؤلون في القوات متعددة الجنسية والعراقيون أنفسهم بصورة أوضح شكل العلاقة التي ستربط بين الطرفين والحكومة العراقية ذات السيادة والتحالف والمجتمع العراقي بأكمله. حيث أن لكل الأطراف مصالح كبيرة للغاية في نجاح هذه العلاقة، الأمر الذي يتطلب إيجاد حل عملي مبكر. إن الجدول الزمني المؤدي إلى تكوين قوات نظامية ذات قدر أكبر من السيادة سوف يحدد قدرة القوات المسلحة العراقية على تجاوز هذه التحديات والتغلب عليها. وإذا تجاوبت الحكومة العراقية مع المطالب الشعبية ببسط المزيد من السيادة عن طريق الضغط على القوات متعددة الجنسية من أجل التنازل عن مزيد من السيطرة على المجال الأمني لصالح الطرف العراقي، فإن من المرجح أن يرد قادة تلك القوات بصورة إيجابية ، حيث إنهم يبحثون عن إستراتيجية لتوفير مخرج من العراق، وذلك وسط تراجع التأييد الداخلي لمسألة الاحتفاظ بقوات أمريكية في العراق .

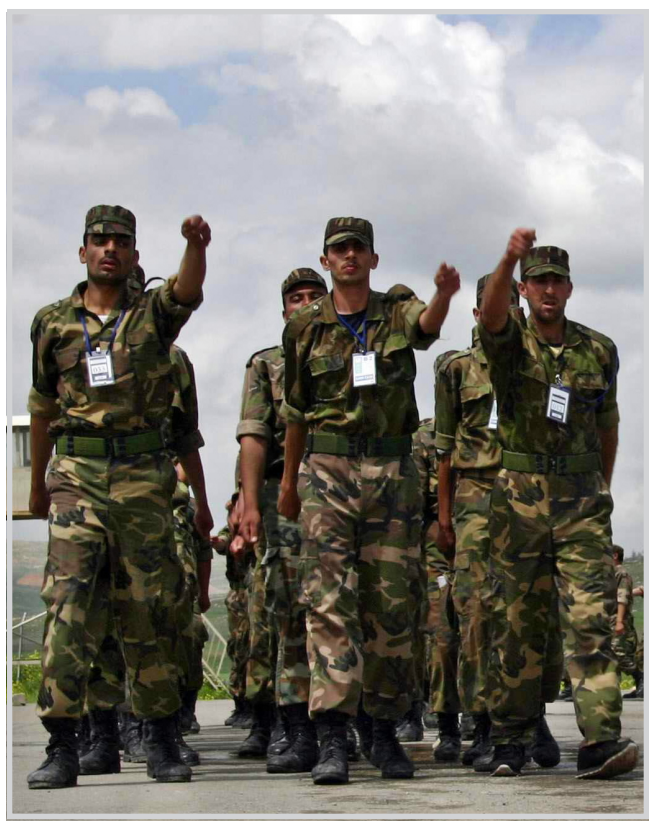

في الحدث

جيشنا والجهد الوطني

محمود محمد

نحتفل بالذكرى ٨٧ لتأسيس الجيش وكلنا امل ان تكون هذه المناسبة الحافز لاستكمال مشروع اعادة تأهيل القوات المسلحة العراقية بما يناسب قيمتها التاريخية ومكانتها المعنوية في الشعور الجمعي العراقي وبما يؤكد القيم المهنية اللازمة لاعداد قوات مسلحة تنأى بنفسها عن التحزب ومختلف اشكال التخندقات لصالح عمل وطني كفوء ومهين.

لقد عزز عام ٢٠٠٧ القناعة بأن الجيش العراقي الجديد هو صاحب الجهد الوطني الاكبر في تحقيق الأمن وتأمين الحياة للملايين من ابناء الشعب وانه العنصر الفاعل في فرض القانون رغم افتقاره الواضح لمستلزمات العمل العسكري من تجهيزات واسلحة. هذا الافتقار وان شكل نقطة ضعف في القياسات العسكرية الا أنه لم يمنع هذا الجيش من أن يكون القوة الاكثر فاعلية في مكافحة الارهاب واعادة الأمل بالحاضر والمستقبل جنباً الى جنب مع القوى الامنية الاخرى في البلاد التي عملت بكفاءة واقتدار في دحر الارهاب والارهابيين.

فالجهد الذي يقوم به الجيش الان يتطلب حضورا مكثفا وانتشارا واسعا وعمليات عسكرية من شأنها ان تستنزف الجهد البنائي الا ان قوة الاصرار لدى هذا الجيش هي عنوان تفوق وتستحق الاكبار والاعتزاز وتعطي المؤشر على ايمان الجيش بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ان مهمة تطوير الجيش هي اولوية على قدر كبير من الجدية والالحاح ذلك لان الجيش هو عنوان كبير للعراق الجديد وضمان أكيد للوحدة الوطنية ولمكتسبات التحول نحو دولة القانون وهو عنصر اساس من عناصر السيادة ولابد من توفير كل الامكانيات لاعادة بناء قدراته التسليحية والتدريبية والارتقاء بصنوفه والحاقها بالتطور التكنلوجي وتحديث مناهجه العلمية وجعله جيشا متطورا وبما يليق بتاريخه ومكانته وجذره الوطني العميق.

لا شك ان المعوقات التي تعترض مشروع اعادة تأهيل الجيش العراقي هي كثيرة وان عامل الوقت والعمل الميداني يفرضان واقعا معارضا ويؤثران على مستوى التدريب والخطط الموضوعة لاستكمال اركان القوة العسكرية فالجهد الذي يقوم به الجيش الان يتطلب حضورا مكثفا وانتشارا واسعا وعمليات عسكرية من شأنها ان تستنزف الجهد البنائي الا ان قوة الاصرار لدى هذا الجيش هي عنوان تفوق وتستحق الاكبار والاعتزاز وتعطي المؤشر على ايمان الجيش بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

ان ما يقوم به الجيش الان يعد بالقياسات العامة جهدا غاية في الصعوبة وهو عمل يحتاج منا الى تقييم موضوعي فالمعطيات على الارض تأخذنا الى حقيقة ان العمل الميداني للجيش العراقي هو على قدر كبير من التميز وهو عمل شجاع لابد من النظر اليه بتقدير عال. فهذا الجيش الذي لا يمتلك القوة النارية المطلوبة ويعد الجيش الافقر في العالم يتصدى الآن للارهاب ويحارب في الشوارع مقدما التضحيات ومحققا الانجازات الطيبة. ان مؤشرا كهذا لابد ان يدعونا الى اعادة النظر في ستراتيجية دعم الجيش ويدفعنا الى توفير جميع الامكانيات لتدعيم قدراته فالحكومة مطالبة بمراجعة برامجها في التحديث واستكمال مهمة بناء القدرة العسكرية وجعلها من الأولويات وفق خطط تأخذ بالاعتبار النتائج الطيبة التي تحققت في عام ٢٠٠٧ والحفاظ على استقلالية الجيش وجعله المثل الاعلى للوطنية والوحدة العراقية.جيشنا الجديد يستحق منا الفخر والحب فتحية لشجعان العراق وهم يحاربون قوى الظلام ويحققون النصر للحياة.

الجـيـــش الـعـــراقـــي .. طـمـــوح بـمـســتـــوى الـمـســؤولـيـــة

بغداد / المدى

تأسس الجيش العراقي يوم السادس من كانون الثاني سنة ١٩٢١ بتشكيل أول نواة له على مستوى السرية في ظل الحكم الوطني للبلاد تحت الانتداب البريطاني. ومر الجيش بظروف صعبة على الصعيد المحلي من خلال زجه في العديد من العمليات داخل البلاد، وكذلك في حروب خارجية طويلة الأمد، قبل حله عام ٢٠٠٣، ليتشكل من بين عناصره الجيش العراقي الجديد الذي ألقت عليه الحكومة مهمات كبيرة أصعبها حفظ الأمن في المدن الأهلة بالسكان والتعامل اليومي مع المدنيين، وهو ما يعد في العرف العسكري أمرا استثنائيا للجيوش.

مصدر رفيع في وزارة الدفاع قال إن الوزارة قطعت شوطا كبيرا في برنامجها لتطوير قدرات الجيش العراقي، من حيث العدد والتسليح ولمختلف الصنوف، مبينا أن عدد فرق الجيش العراقي بلغت ١٤ بعد أن كانت عشرا قبل عامين.

وقال اللواء الركن محمد العسكري المستشار الإعلامي لوزارة الدفاع العراقية إن "الوزارة حققت انجازات كبيرة خلال المرحلة الماضية، وخلال العام الماضي ٢٠٠٧ تحديدا، وعلى كافة المستويات، إذ بلغ عدد فرق الجيش العراقي ١٤ فرقة عسكرية منتشرة في عموم العراق، بعد أن كان عددها عشرا خلال العامين الماضيين."

وأضاف أن "الفرق العسكرية كانت تعمل بنسبة ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من ملاكاتها، بينما الآن بلغت ١٠٠٪ ، أي أن كل فرقة تضم ملاكا كاملا مجهزا ومسلحا بأحدث الأسلحة."

وتابع "وقطعت الوزارة شوطا كبيرا في تطوير القوات البرية بعد تحويلها من قوات راجلة إلى قوات آلية ومدرعة مزودة بأحدث العجلات العسكرية."

وعن القوة الجوية التي ضعفت قدراتها بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، واختفت تماما بعد عام ٢٠٠٣، ذكر العسكري إن نواتها الجديدة في حالة تطور بعد أن نفذت العديد من الطلعات الجوية خصوصا في محافظتي بغداد والبصرة بالمروحيات العسكرية المتعددة الأغراض، مبينا أن الوزارة مستمرة في سعيها لشراء طائرات أخرى متعددة الأغراض خلال العام الحالي ٢٠٠٨,

وذكر أن "طموح الوزارة خلال العام المقبل ٢٠٠٩ تجهيز القوة الجوية العراقية بطائرات نفاثة مقاتلة، بعد أن أعدت الوزارة طيارين ماهرين تدربوا في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوربية."

لكن شيروان الوائلي وزير الأمن الوطني شكا من أن ضعف تسليح الجيش العراقي كان سببا في تأخر تسلم الملف الأمني من الجيش الأمريكي، متوقعا أن يتسلم الجيش مهام الأمن في مناطق بغداد في شهر شباط المقبل.

وقال الوائلي إن "قلة التجهيز والتسليح للقوات المسلحة العراقية جعل من عملية استتباب الأمن بطيئة نسبياً إضافة إلى الأداء الضعيف في بعض الأحيان للقوات في تأدية الواجبات المناطة بها."

وأوضح وزير الأمن الوطني أن"القوات المسلحة استخدمت أسلحة قديمة مقارنة بالأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون في عملياتهم ضد المواطنين المدنيين، لكنها استطاعت انتزاع القيادة منهم بسبب الروح القتالية التي تتمتع بها."

وأضاف أن "الجيش يعاني من قلة التجهيز والتسليح ما يؤخر عملية استتباب الأمن وتأخر استلام الملف الأمني من القوات المتعددة الجنسية في العراق."

وتوقع الوائلي أن تتسلم القوات العراقية الملف الأمني لبعض مناطق بغداد خلال شباط القادم نتيجة نجاح الخطط فيها بالقضاء على الإرهاب ووجود رفض من قبل المواطنين تجاه المسلحين بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه القوات الأمنية .

من جهته رأى الفريق نجيب الصالحي، وهو ضابط سابق في الجيش العراقي، وأمين عام حركة الضباط والمدنيين الأحرار، أن هناك فرقا كبيرا بين الجيش السابق والجيش الحالي من ناحية التسليح والحجم والانضباط.

وقال إن "الجيش الحالي لا بأس به خاصة أنه يضم معظم ضباط الجيش السابق، إلا أنه جيش في طور النمو، ويحتاج لإعادة انضباط وتعزيز مهاراته القتالية."

وأعرب عن أمله بأن يتم استثماره بهذا الاتجاه من خلال تعزيز قدراته التدريبية والتجهيزية "لأن هناك فرقا كبيرا الآن بين الجيش الحالي والجيش السابق من هذه النواحي."

وأضاف أن "من الضروري أيضا القضاء على الفساد الإداري في وزارة الدفاع."

فيما قال عبد الكريم السامرائي نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب "لا يختلف اثنان بأن هناك تحسنا امنيا في العراق عامة ومناطق بغداد خاصة، نتيجة تحسن أداء الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية العراقية الأخرى خاصة بعد تطهير بعض الوحدات والعناصر."

وأعرب عن أمله في أن "يستمر التحسن في الأداء وان تبنى القوات بناء جديدا تجهيزا وتدريبا وتطويرا وكفاءة ومهنية في سبيل أن تكون جاهزة في اقرب فرصة لتسلم الملف الأمني العراقي."

وأوضح أن "عملية التسليح ما زالت ضعيفة حتى الآن وخاضعة للقوات الأمريكية. كذلك هناك موضوع مهم هو(عقود التجهيز والتسليح) فهناك مشاكل بخصوصه، فمن خلال مناقشة الموازنة لعام ٢٠٠٨ وجدنا ثمة مشاكل كبيرة في تجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية."

وأعرب عن أمله في أن تعطى وزارة الدفاع الحرية في المستقبل القريب لتجهيز الجيش العراقي وتطويره بما يتلاءم والمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

ولفت إلى أن" الجيش العراقي لم يعمل بالمستوى المطلوب الى الآن بسبب وجود إختراقات وثغرات داخل الجيش وبعض العناصر المسيئة التي تمارس الفساد الإداري والمالي." معربا عن أمله في "الاستمرار بتطهير القوات المسلحة وتطوير الوحدات العسكرية والاعتماد على خبرات الجيش العراقي السابق في ظل وجود عشرات بل مئات الآلاف من منتسبي الجيش السابق."

وقال إن "الجيش العراقي مشهود له بالخبرة الطويلة منذ تأسيسه عام ١٩٢١ ولحد الآن."

بيد أن المستشار الإعلامي لوزارة الدفاع العراقية اللواء محمد العسكري اعتبر أن وزارة الدفاع هي الوحيدة من بين الوزارات التي تحتفظ بقاعدة بيانات مؤشر فيها أسماء وعناوين العسكريين السابقين ومنتسبي الجيش العراقي السابق، وقد استوعبت الآلاف منهم لإعادتهم إلى الخدمة.

ونفى وجود أي خرق في الوزارة مبينا أن في الوزارة لجانا رقابية لمتابعة عمل الوحدات والتعيينات.

وعلى مستوى التدريب قال العسكري إن "الوزارة تنظم دورات تأهيلية بشكل مستمر لرفع قدرات منتسبي الجيش العراقي، بعد تدريبهم على الدروع والآليات والأسلحة المتوسطة والخفيفة، ما أدى بشكل واضح إلى انخفاض العمليات المسلحة التي تستهدف قوات الجيش والشرطة والمدنيين على حد سواء."

وحول إمكانية تسلم الملفات الأمنية لما تبقى من المحافظات التي لم تسلم الملفات الأمنية فيها إلى القوات العراقية، أشار العسكري إلى أن القوات المسلحة العراقية "تعد العدة لكل احتمالات قد تطرأ، وبإمكان قوات الجيش أن تتسلم الملفات الأمنية في كافة المحافظات العراقية بعد اكتمال الإسنادات الجوية والإدارية، وتسليح وتجهيز الجيش العراقي بشكل كامل."